الأمم المتحدة S/2012/523

مجلس الأمن

Distr.: General
6 July 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٣ (٢٠١٢)

أولا – مقدمة

١ – في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية لفترة أولية مدتها ٩٠ يوما وكلفها برصد وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من جانب كل الأطراف، ورصد ودعم التنفيذ الكامل لاقتراح النقاط الست الذي أقرها المجلس في قراره ٢٠٤٢ (٢٠١٢). ويتضمن هذا التقرير وصفا شاملا لتنفيذ القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما في ذلك خطة النقاط الست.

٢ – إن الأزمة في الجمهورية العربية السورية هي نتيجة لمجموعة من العوامل، بما في ذلك أن الدولة لم تستجب للمطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة لشعبها وموقعها في منطقة معقدة. وقد أدى رد الأجهزة الأمنية على ما بدأ في شكل مظاهرات سلمية إلى وقوع اشتباكات مسلحة. وفي الأشهر الأخيرة، اتخذت الأزمة طابعا عنيفا ومسلحا على نحو متزايد. وإن الحملة التي شنتها الدولة لقمع المعارضة باستخدام العنف، والتي منذ البداية استخدمت القوة المفرطة والمميتة ضد المتظاهرين المسالمين، قد أعقبها انشقاقات وتشكيل جماعات مسلحة مناهضة للحكومة.

٣ – وفي موازاة ذلك، أعلن رئيس الجمهورية العربية السورية عن سلسلة من الإجراءات في إطار السعي لتحقيق برنامج يرمي إلى تنفيذ إصلاحات سياسية وفي مجال الحكم. وأجري في ٢٦ شباط/فبراير استفتاء شعبي لإقرار دستور وطني جديد، تلاه إجراء انتخابات برلمانية في ٧ أيار/مايو، وتعيين حكومة جديدة في ٢٣ حزيران/يونيه. ولم تؤد هذه المبادرات، التي اتخذت من جانب واحد وجرت وسط استمرار العنف في جميع أنحاء البلاد، إلى تلبية مطالب المعارضة.

090712 090712 12-40779 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وتم تشكيل معارضة سياسية في البلاد وفي المنفى. ويعترف كثيرون بالمجلس الوطني السوري، الذي يضم مجموعة متنوعة من الأعضاء، بوصفه ممثلا شرعيا للشعب السوري. ومع ذلك، توجد جماعات معارضة أخرى لا يمكن تجاهلها داخل البلد وخارجه. وقد رفض المجلس الوطني السوري أي حوار سياسي مع الحكومة في ظل الظروف الراهنة. وهناك العديد من الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، التي تضم منشقين عن الجيش وعددا متزايدا من المدنيين المسلحين، يطلقون على أنفسهم اسم الجيش السوري الحر - الذي تقيم قيادته في الخارج - ولكنه يعمل بشكل مستقل نسبيا على أرض الواقع. وقد اتخذ معظم المجموعات التابعة للجيش السوري الحر في البداية موقفا دفاعيا، لكنها تحولت بعد ذلك إلى شن عمليات هجومية ضد القوات الحكومية والمرافق وضد الهياكل الأساسية الوطنية الهامة. وأصبح الوضع خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر تعقيدا وفتكا بوقوع سلسلة من التفجيرات - التي يدل بعضها على وجود فاعل ثالث.

٥ - ومع ارتفاع وتيرة العنف، وبناء على طلب من الجمعية العامة، على النحو الوارد في قرارها ٢٥٣/٦٦ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، قمتُ والأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير، بتعيين كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، مبعوثا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية.

٦ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٢، قدم عنان المبعوث الخاص المشترك إلى الرئيس السوري اقتراحا من ست نقاط، يدعو إلى الالتزام بالقيام بعملية سياسية ووقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من جانب جميع الأطراف، وقيام الحكومة بوضع حد على الفور لاستخدام الأسلحة الثقيلة في المراكز السكانية، والبدء بسحب الحشود العسكرية الموجودة في تلك المراكز وحولها. وتشمل الخطة أيضا قيام الحكومة السورية باتخاذ مجموعة من الخطوات الأخرى للتخفيف من حدة الأزمة، بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية، وكفالة الوصول إلى المعتقلين والإفراج عنهم وحرية الحركة للصحفيين، وحرية إنشاء الجمعيات والحق في التظاهر السلمي.

٧ - وفي ٢٥ آذار/مارس، أعربت حكومة الجمهورية العربية السورية عن التزامها بمقترح النقاط الست، على النحو الذي أكده المبعوث الخاص المشترك في ٢٧ آذار/مارس. كما سعى المبعوث الخاص المشترك للحصول على التزامات مماثلة من المعارضة. وعلى الرغم من تكثيف مستويات أعمال العنف في أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، تم الإعلان لأول مرة في أكثر من عام، عن وقف العنف وبدأ نفاذه في جميع أنحاء البلد في ١٢ نيسان/أبريل. واستنادا إلى التزامات الطرفين، وانخفاض الأعمال العدائية من كلا الجانبين، اقترحت في

رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل (S/2012/238) إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية.

٨ - وقد وصل فريق متقدم في ١٦ نيسان/أبريل تلته بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية خلال انخفاض ملحوظ في أعمال العنف في جميع أنحاء البلاد. إلا أنه في الأسبوع الثالث من أيار/مايو، لوحظت عودة إلى الأعمال العدائية دون قيد لدرجة أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سورية قررت في ١٥ حزيران/يونيه تعليق أنشطتها مؤقتا. وتم إبلاغ الحكومة والمعارضة بأن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة لن تكون قادرة على استئناف العمليات العادية في ظل عدم التقيد بوقف العنف.

ثانيا - تنفيذ خطة النقاط الست والأنشطة التي اضطلعت بها البعثة لدعم الخطة

٩ - قام المبعوث الخاص المشترك بإبلاغ الجمعية العامة ومجلس الأمن في ٧ حزيران/يونيه، بأنه لم يتم حتى الآن تنفيذ خطة النقاط الست. وكما هو موضح أدناه، وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للمراقبة لدعم الطرفين في محاولة لنزع فتيل الأزمة، لم يتوقف العنف، ولا تزال حقوق الإنسان الأساسية التي تعتبر حمايتها في صميم الخطة تتعرض للانتهاك. ولا يزال الناس يحتجزون بشكل تعسفي، ويتعذر على وكالات الإغاثة الوصول إلى مئات الآلاف من الناس المحتاجين إلى المساعدة الطارئة، ولا وجود لحرية إنشاء الجمعيات. ولم تؤد هذه الظروف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى تهيئة حيز سياسي من شأنه أن يسمح بإجراء حوار سياسي ذي مغزى.

ألف - وقف العنف

١٠ - في الفترة الممتدة من ١٦ نيسان/أبريل وحتى أوائل شهر أيار/مايو، اتسمت الأعمال العدائية بانخفاض كثافة القتال وانخفاض عام في العنف. وكان لوقف أعمال العنف الذي تقرر بموجب خطة النقاط الست ووجود بعثة الأمم المتحدة للمراقبة أثر مخفف على ما يبدو في المناطق التي تم فيها نشر المراقبين. وقد بدأت القوات السورية سحب الأسلحة الثقيلة والقوات من المراكز السكانية لكن دون أن تكمله، وفي حالات أخرى، استجاب كل من الجانبين للإخطارات الأولية للبعثة بوقوع انتهاكات. كما اضطلع المراقبون العسكريون والموظفون المدنيون بدور نشط في نزع فتيل التوتر بين الجانبين. ومع ذلك، فقد لاحظت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة قيام الجيش العربي السوري بعمليات ضد المعارضة، بما في ذلك قصف مدفعي من حين لآخر، وقيام المعارضة بشن هجمات ضد القوافل ونقاط التفتيش ومراكز الشرطة التابعة للحكومة. كما أبلغ مراقبو بعثة الأمم المتحدة عن سماع نيران

الأسلحة الصغيرة والتفجيرات يوميا في جميع مواقعهم. وكان مراقبو بعثة الأمم المتحدة خلال هذه الفترة، يتمتعون دون عوائق نسبيا بإمكانية الوصول إلى المواقع المهمة، ولم يكونوا هدفا للحوادث.

١١ - وقد اتسم التدهور الكبير في الوضع على الأرض بحدوث زيادة في عدد التفجيرات وحجمها ومستوى تطورها التقني. فقد وقع في ١٠ أيار/مايو هجومان انتحاريان، بلغت شدة كل منهما ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ كغ من المتفجرات ضد مرافق حكومية في دمشق. وفي اليوم التالي في مدينة حلب، انفجرت قنبلة في منطقة الأسواق، وقامت قوات الأمن باحتجاز شاحنة تحمل جهازا متفجرا يزن ١ ٥٠٠ كغ قبل أن ينفجر. وعلى الرغم من أن التفجيرات استهدفت منشآت أمنية حكومية في المقام الأول، فقد تعرضت هياكل أساسية حيوية للهجوم أيضا. وتشير طبيعة التقنيات المستخدمة في هذه الهجمات وحجمها إلى وجود صلة لجماعات إرهابية منظمة تنظيما جيدا. وخلال الفترة نفسها، لاحظت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة حدوث قتال متقطع بين قوات الحكومة وقوات المعارضة، وزيادة حدة التوتر في المدن، وزيادة في عدد الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الدبابات، التي قامت القوات الحكومية بنشرها في المراكز السكانية أو بالقرب منها. كما تلقت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة تقارير عن قيام جماعات المعارضة المسلحة بشن هجمات ضد القوات والمنشآت ونقاط التفتيش الحكومية. وقد تأثرت البعثة بشكل مباشر وغير مباشر، عندما تعرضت دورياتها لإطلاق نار في منطقة القصير ودير الزور وفي خان شيخون وقد استعملت في الحادث الأخير عبوة ناسفة محلية الصنع أدت إلى تعطيل سيارة الدورية.

١٢ - وفي أواخر شهر أيار/مايو، تدهورت الأوضاع مع ارتفاع الهجمات المنسقة التي شنتها القوات الحكومية كجزء من الهجوم على المراكز السكانية، باستخدام كل من المشاة والأسلحة الثقيلة، في حملة ترمي على ما يبدو لإخلاء الأراضي من المعارضة وجماعات المعارضة المسلحة. وقد ركزت العمليات على حمص والمناطق المحيطة بها (الرستن وتبليسة والقصير)، والمنطقة المحيطة بالحولة، وأريحا، وكفر زيتا، ومورِك (بين حماة وإدلب)، والقرى الواقعة شمال غرب وجنوب مدينة حلب. وقد تسببت الاشتباكات المسلحة بين المعارضة والقوات الحكومية في المراكز السكانية، واستخدام الجيش العربي السوري للدبابات والمدفعية، في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وبالتلازم مع ذلك، فرض كلا الجانبين عوائق متزايدة على قيام بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بزيارة مسرح القتال في المراكز السكانية، بما في ذلك إطلاق النار مباشرة على دوريات البعثة أو على مقربة منها ومهاجمتها بالقنابل.

١٣ - وفي ٢٥ أيار/مايو، تعرضت مدينة الحولة بمحافظة حمص، إلى هجوم بدأ بقصفها بالمدفعية. وفي اليوم التالي، شاهد مراقبو بعثة الأمم المتحدة ما مجموعه ١٠٠ جثة من بينها جثث ٤١ طفلا وتسع نساء في مواقع عدة، بما فيها ثلاثة مساجد ومنزل. وكانت الجروح التي أصيب بها بعض الجثث متوافقة مع ما تسببه نيران المدفعية الثقيلة، وكان بعضها الآخر مصابا على ما يبدو بطلقات نارية أو بإصابات خطيرة في الرأس. وفي أحد المنازل، شاهد مراقبو بعثة الأمم المتحدة جثثا لثمانية أشخاص، بينهم ستة أطفال وامرأة، وكانت المرأة مصابة برصاصة في الرأس. وقام أفراد البعثة بتحديد كل من آثار الارتطام الحديثة والتي يحتمل أن تكون أقدم على مباني القرية الناجمة عن نيران قذائف الهاون والمدفعية ونيران الدبابات المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى قطع من شظايا تلك القذائف، بما فيها شظايا قذائف مدافع مضادة للطائرات من طراز ZU-23 عيار ٢٣ مم، وقذائف مدفعية هويتزر من عيار ١٢٢ مم. وفي ٢٧ أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا يدين عمليات القتل بأقوى العبارات الممكنة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية تحقيقا خاصا حول الأحداث في منطقة الحولة، وأفادت بالنتائج التي توصلت إليها في عرض شفوي يتضمن آخر المستجدات، صدر في ٢٦ حزيران/يونيه.

١٤ - وعندما واصلت الحكومة حملتها، لاحظت بعثة المراقبة وجود نمط في الهجمات. ويتمثل هذا النمط في قصف متقطع بالمدفعية وبقذائف الهاون يليه انتشار محدود لقوات المشاة الآلية والدبابات في مراكز المدن، تليه عمليات اعتقال أو احتجاز المشتبه بتأييدهم للمعارضة. وكانت الحملة تترافق بارتفاع في الهجمات المخططة والمنسقة التي تشنها جماعات المعارضة المسلحة ضد قوات الأمن الحكومية. وسجلت بعثة المراقبة زيادة في وتيرة عمليات المعارضة المسلحة وتحولا في أساليبها، إذ أنها أصبحت تستهدف أيضا الهياكل الأساسية الحكومية والمدنية باستخدام الأسلحة الصغيرة والعبوات الناسفة المصنعة محليا والقذائف الصاروخية.

١٥ - وفي الفترة من ٨ حزيران/يونيه، وبالتزامن مع سحب الجيش السوري الحر التزامه بخطة النقاط الست، بحجة عدم إحراز تقدم في تنفيذها، لاحظت البعثة اشتداد حدة النزاع المسلح. وبدا أن المعارضة المسلحة وبعض عناصر المعارضة السياسية على الأقل، فضلا عن الحكومة، عازمون على انتهاج استراتيجية عسكرية. وفي هذا السياق، لاحظت البعثة أولا استخدام القوات الحكومية لطائرات هليكوبتر قتالية وطائرات بدون طيار، وذلك في إطار عمليات مشتركة للقوات الجوية والمدرعات والمدفعية والمشاة ضد معاقل المعارضة في العديد من المراكز الحضرية. وصعدت المعارضة هجماتها وكثفتها على نقاط التفتيش والمواقع

الحكومية القريبة من مواقع المعارضة، وقصفت البنية الأساسية الحيوية، وقامت باغتيال مسؤولين حكوميين وبعض كبار الضباط.

١٦ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، قررت البعثة أن عدم امتثال الطرفين لالتزامات خطة النقاط الست، وتراكم العقبات التي تحول دون تنفيذ مهام الولاية - نظرا لمستوى العنف، والقيود المفروضة على الوصول بغرض الرصد، والاستهداف المباشر - قد جعل الأنشطة التنفيذية غير قابلة للتطبيق. وبالتالي فقد علقت البعثة أنشطتها العادية. وتبين مراقبة البعثة عقب ذلك للعمليات العدائية الجارية مجال النظر المحدود المتاح للمراقبين العسكريين من المواقع التي يوجد بها الفريق. ولم تكن الظروف مواتية منذ ذلك التاريخ لاستئناف المهام العادية للبعثة، ولكن استعراضها يجري يوميا؛ ويجري التعامل مع الجهات المحلية ذات الصلة حسب ما تسمح به البيئة الأمنية. وضمن هذه المعايير، قامت البعثة، حتى ٢٦ حزيران/يونيه، بزيارات إلى المرافق الطبية والتعليمية في المناطق المتضررة من النزاع، لرصد وضعها وإمكانية وصول المدنيين إليها.

١٧ - ومنذ ١٦ نيسان/أبريل، وجهت حكومة الجمهورية العربية السورية ٥٧ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ، تحيل بها مزاعم بانتهاكات وقف العنف من جانب جماعات المعارضة المسلحة. وتحتوي هذه الرسائل على قوائم مفصلة لعدة آلاف من الحوادث والضحايا، وطبيعة الهجمات ومرتكبيها المزعومين والممتلكات الحكومية المستهدفة. وبموازاة ذلك، واصلت جماعات المعارضة السورية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية تزويد مكتب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية بتقارير مفصلة وموثقة عن ادعاءات بانتهاكات وقف العنف من جانب الحكومة والميليشيات التي تدعمها الحكومة، وكذلك انتهاكات لحقوق الإنسان يزعم أن الحكومة قد ارتكبتها. وهي تشمل أسماء الآلاف من ضحايا العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

باء - المساعدة الإنسانية

١٨ - نظرا لاشتداد حدة القتال، استمر تدهور الأوضاع الإنسانية . وتقدر المنظمات الإنسانية أن هناك الآن ما يصل إلى ١,٥ مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية داخل الجمهورية العربية السورية. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن أكثر من ٠٠٠ ٩٦ لاجئ يتلقون مساعدة في الأردن وتركيا والعراق ولبنان، وهو ما يمثل زيادة تقارب ثلاثة أمثال عددهم تقريبا منذ نيسان/أبريل.

١٩ - وما زال المدنيون داخل الجمهورية العربية السورية يعانون من وطأة النزاع المسلح. وعدد القتلى والجرحى آخذ في الارتفاع بسرعة، إلى جانب عدد الأشخاص النازحين داخل

البلد وخارجه. وفي حين أن الأمم المتحدة غير قادرة على التحقق من عدد الضحايا، فقد ذكرت الحكومة السورية أن أكثر من ٠٠٠ ٧ مواطن سوري قد قتلوا، بما في ذلك الأفراد العسكريين، في حين أن المنظمات غير الحكومية تفيد بأن عدد الذين قتلوا منذ بداية الأزمة يتراوح من ٠٠٠ ١٣ إلى ٠٠٠ ١٧ شخص. ويعاني السكان في المدن الأكثر تضررا من القتال من نقص المياه والغذاء، ولا يستطيعون الحصول على الرعاية الطبية في كثير من الأحيان. وهناك أيضا تقارير تفيد بأن المدارس تداهم بانتظام وتستخدم كقواعد عسكرية ومراكز احتجاز. وقد دوهمت مستشفيات ومرافق صحية وقصفت أيضا.

٢٠ - وتمكنت وكالات الأمم المتحدة في حزيران/يونيه من الوصول إلى عدد من السكان يزيد كثيرا عن ما حدث خلال الأشهر السابقة. وتمكن برنامج الغذاء العالمي بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري، من توزيع مساعدات إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص في حزيران/يونيه. وتم تقديم مواد غير غذائية إلى ٠٠٠ ٨٠ شخص في الفترة نفسها. وهناك استجابة كبيرة أيضا تجري في القطاع الصحي. ومع ذلك، فإن هذه الجهود لا تزال غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

٢١ - وكان لتصاعد أعمال العنف منذ منتصف أيار/مايو أثر سلبي على تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة إلى المدنيين. وقد أعيقت جهود تلبية الاحتياجات الإنسانية من جراء استمرار العنف والقتال الذي حال دون الوصول إلى المناطق الأكثر تضررا، مثل حمص ودير الزور، وأخر إقامة الوجود الميداني للأمم المتحدة. وتشكل الظروف المعقدة وعمليات إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والصعوبات في استيراد المعدات التي تمس الحاجة إليها، معوقات إضافية لاستجابة إنسانية أكثر فعالية.

٢٢ - وقد استمر القصف اليومي لمدينة حمص منذ ٢٥ أيار/مايو. ولم يكن إجلاء المدنيين ممكنا حتى الآن. وقد اتفقت الحكومة والجماعات المعارضة المسلحة على وقف القتال الذي يسرت البعثة التوصل إليه إلا أنها لم تتمكن من تنفيذه وفق الإطار الزمني المتفق عليه. ويعد الوصول إلى المساعدة الطبية مقيدا بسبب القتال الدائر، وإغلاق السلطات السورية للمراكز الطبية أو تعزيز وجودها فيها وما حولها. وفي ١٦ حزيران/يونيه، كان هناك مستشفى واحد في مدينة حمص قيد التشغيل، ولكن جنود الجيش العربي السوري كانوا يحتلونه جزئيا. ووفقا لما أورده المواطنون المحليون، فإن خشية الاعتقال تشكل عائقا أمام الحصول على الرعاية الطبية.

٢٣ - وفي محافظة دير الزور، لم يتمكن الهلال الأحمر العربي السوري منذ ٢٦ حزيران/يونيه من الوصول إلى مناطق عدة من مدينة دير الزور بسبب الأوضاع الأمنية. وقد أغلق

مستشفى في منطقة تسيطر عليها المعارضة منذ ١٥ حزيران/يونيه. و لم تنجح مفاوضات البعثة مع المحافظ في إعادة فتحه حتى الآن.

جيم – الاحتجاز

٢٤ – لا يزال الآلاف من السوريين محتجزين في شبكة من المرافق من مختلف الأنواع التي تديرها الحكومة. ووردت تقارير تفيد أن ذلك الاحتجاز لا يقتصر على الأشخاص المشاركين في القتال المسلح فحسب، ولكنه يشمل المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين في مجالها، وكذلك الأشخاص الضعفاء. ومن بين الذين ألقي القبض عليهم شخصيات معروفة بالدعوة إلى نبذ العنف.

٢٥ – وفي إطار خطة النقاط الست، يقع على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية التزام بتوفير الوصول الكامل إلى جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا، وتكثيف وتيرة إطلاق سراحهم ونطاقه. و لم يكن التقدم في هذا المجال كبيرا في السياق الأوسع لحالة وظروف الآلاف من المعتقلين في جميع أنحاء البلاد، التي لا تزال غير واضحة. وما زالت هناك تقارير مثيرة للقلق عن انتهاكات كبيرة (بما في ذلك التعذيب أثناء الاحتجاز) وعمليات توقيف واعتقال على نطاق واسع.

٢٦ – ولاحظت البعثة إطلاق سراح ١٨٣ معتقلا في دمشق ودرعا في ٣١ أيار/مايو، وإطلاق سراح ٢٨٥ معتقلا في دمشق ودرعا وحماة وإدلب ودير الزور في ١٤ حزيران/يونيه. وفي كل من هذين التاريخين، أشارت تصريحات الحكومة إلى الإفراج عن ٥٠٠ معتقل في جميع أنحاء البلد. وطلبت البعثة قوائم بأسماء وتفاصيل المعتقلين الـ ١ ٠٠٠ الذين أعلن الإفراج عنهم، ولكنها لم تقدم. وادعى عشرة من المعتقلين المفرج عنهم، خلال مقابلات مع البعثة، أنه قد تم اعتقالهم بصورة تعسفية واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لفترات تتراوح بين ٢٠ و ٤٥ يوما من قبل عناصر الاستخبارات العسكرية أو الشرطة، بسبب مشاركتهم المزعومة في مظاهرات أو عضويتهم المزعومة في جماعات مسلحة.

٢٧ – وتلقت البعثة طوال الفترة المشمولة بالتقرير معلومات غير مؤكدة عن الاعتقال التعسفي والحبس الانفرادي لمئات من الأشخاص، بمن فيهم أطفال ونساء وناشطون سياسيون. وحتى ٢٥ حزيران/يونيه، تلقت البعثة معلومات عن وجود ٢ ١٨٥ معتقلا و ٩٧ من أماكن الاحتجاز في جميع أنحاء البلد، وتأكدت من تلك المعلومات. وتمكنت البعثة، حتى الآن، من الوصول في مناسبة واحدة إلى مركز للاعتقال في درعا.

٢٨ - وقدمت البعثة في ١١ حزيران/يونيه طلبا خطيا إلى الحكومة للحصول على معلومات عن ١٠٢ من الأشخاص المحتجزين تعسفا من الفئات الضعيفة، والوصول إليهم والإفراج عنهم. وفي ١٥ حزيران/يونيه، قدمت البعثة طلبا خطيا من أجل الوصول إلى مرافق الاحتجاز في دمشق وحلب وحماة. وفي ٢١ حزيران/يونيه، اجتمعت البعثة مع نائب وزير الخارجية ورئيس المستشارين القانونيين للرئيس بخصوص هذه الطلبات. ولم تتلق البعثة ردا حتى الآن. ولم ترد السلطات بعد على اقتراح البعثة الذي قُدم في نهاية شهر أيار/مايو، بإنشاء فريق عامل وطني معني بالاعتقال التعسفي.

٢٩ - وتلقت البعثة أيضا تقارير من أفراد الجمهور وكذلك من مسؤول حكومي عن الأشخاص المحرومين من حريتهم المحتجزين لدى جماعات المعارضة المسلحة. وفي معظم الحالات، نفت هذه الجماعات للبعثة وجود أي محتجزين لديها. وفي حالات عديدة، أكدت جهات الاتصال في المعارضة للبعثة أن هؤلاء الأشخاص كانوا في عهدتها. وتلقت البعثة تقارير من أفراد موالين للحكومة عن مطالبات بأموال أو ذخيرة في مقابل الإفراج عن مختطفين تحتجزهم جماعات المعارضة المسلحة. وقام مصدر موثوق بإبلاغ البعثة بأن الأشخاص المحتجزين لدى الجماعات المسلحة كثيرا ما يتعرضون إلى ''محاكمة'' سريعة، يليها إعدام تعسفي رغم عدم التمكن من التحقق من هذه المزاعم.

دال - حرية الحركة للصحفيين

٣٠ - لم تتمكن البعثة من الرصد أو الإبلاغ بشكل منتظم بشأن الامتثال لأحكام خطة النقاط الست بشأن كفالة حرية الحركة للصحفيين، وكانت تعتمد بشكل أساسي على المعلومات الواردة من خلال اتصالات منتظمة مع ممثلي وسائل الإعلام في الجمهورية العربية السورية.

٣١ - وقد عجلت السلطات السورية إصدار تأشيرات الدخول للصحفيين بعد ٢٥ آذار/مارس. وتلقى المبعوث الخاص المشترك بصفة دورية رسائل من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، يبلغه فيها بعدد الصحفيين الدوليين والمؤسسات الإعلامية الدولية، بما في ذلك من الدول العربية الأخرى، الذين تم منحهم تأشيرات دخول. وكانت آخر رسالة من هذا القبيل مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتغطي الفترة من ٢٥ آذار/مارس إلى ١٣ حزيران/يونيه، تشير إلى أن ''٢٠٧ من وسائل الإعلام الأجنبية والعربية'' قد منحت تأشيرات دخول.

٣٢ - ولا تزال البعثة تتلقى تقارير من العديد من وسائل الإعلام الدولية تفيد بأن صحفييها لم يمنحوا تأشيرات دخول منذ عدة أشهر. ولم تصدر بطاقات الهوية الصحفية،

وهي إحدى وسائل الحفاظ على أمن الصحفيين وتسهيل مرورهم عبر نقاط التفتيش. وكانت دوريات البعثة في كثير من الأحيان تقوم بمرافقة الصحفيين المسافرين إلى خارج دمشق.

٣٣ - وتلقت البعثة تقارير من صحافيين سوريين شخصيا قالوا إن القوات الحكومية قد اعتقلتهم، أو تعرضوا للاعتداء الجسدي من قبل حشود مناهضة للحكومة. كما أُبلِغت البعثة بأن الصحفيين التابعين للقنوات الإعلامية السورية الرسمية لا يجازفون بالدخول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة من منطلق الحرص على سلامتهم. وإضافة إلى ذلك، قام الصحفيون الأجانب الذين يعملون في سوريا بإبلاغ البعثة عن تعرضهم لمضايقات من قبل حشود مناهضة للحكومة.

٣٤ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه، أبلغ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين المبعوث الخاص المشترك بأن ''مجموعات إرهابية مسلحة'' هاجمت مقر قناة الإخبارية السورية في دمشق، ودمرت المحطة وقتلت ثلاثة صحافيين وأربعة حراس أمن. وأعلنت جبهة النصرة، وهي جماعة إرهابية، على موقعها على الإنترنت يوم ٢ تموز/يوليه مسؤوليتها عن ذلك الهجوم.

هاء - احترام حرية التجمع والاحتجاج السلمي

٣٥ - في إطار خطة النقاط الست، التزمت الحكومة السورية باحترام حرية التجمع والحق في التظاهر بشكل سلمي على النحو الذي يكفله القانون. وكما أشير في رسالتي المؤرخة ٢٥ أيار/مايو والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/363)، فالتخويف وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع لا تهيئ مناخاً مناسباً يستطيع المواطنون الإعراب فيه عن آرائهم والتظاهر بحرية.

٣٦ - وعلى الرغم من مخاطر التعرض للعنف، شكلت المظاهرات العامة سمة رئيسية لنشاط المعارضة قبل نشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا وطوالها. وأفادت مصادر الحكومة والمعارضة على حدٍّ سواء بأن المظاهرات تواصلت في جميع أنحاء البلد، وإن على نطاق أضيق ولفترات أقصر مما أبلغ عنه أثناء المراحل الأولى من الانتفاضة. وما فتئت المسيرات والأشكال الأخرى من المظاهرات تنظم في مجموعة من المراكز الحضرية الرئيسية، وكذلك في القرى والبلدات الأصغر حجماً، بما في ذلك تجاوباً مع وصول أفراد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا في بعض الأحيان. وظلت جامعة حلب مركزاً لمعظم المظاهرات الحاشدة التي يقودها الطلاب. ونظمت كذلك مظاهرات موالية للحكومة في عدد من الأماكن، بما في ذلك رداً

على الحوادث الكبرى مثل التفجيرات الانتحارية التي حصلت في دمشق في ١٠ أيار/مايو والانتخابات التي جرت في ٧ أيار/مايو.

٣٧ - وبسبب ما اتسمت به هذه المظاهرات من طابع عفوي في أغلب الأحيان، لا سيما في مناطق المعارضة، والمخاطر التي تعرض لها أفراد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا لدى تنقلهم قرب مجموعات من المتظاهرين غالباً ما تكون خارجة عن السيطرة، لم تكن البعثة في وضع يسمح لها برصد هذه الأحداث والإبلاغ عنها بصورة منهجية. ولذلك، فإن مراقبة الامتثال لأحكام خطة النقاط الست المتصلة بحرية التجمع والاحتجاج السلمي اعتمد بصفة أساسية على تقارير واردة من جميع الأطراف وعلى عمليات تحقق في الموقع حيثما أمكن ذلك.

٣٨ - وتلقت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا تقارير عديدة عن استخدام الحكومة والجهات الأمنية للعنف المفرط، بما في ذلك الذخيرة الحية والقوة المميتة، لتفريق المظاهرات السلمية في مختلف أنحاء البلد. وادعى عدد من المسؤولين الحكوميين المحليين للبعثة بأنهم طلبوا من عناصر الشرطة اعتقال المتظاهرين المعارضين للحكومة. و لم يتبين أن المظاهرات الموالية للحكومة التي راقبتها البعثة على حدة تخضع لقيود مماثلة.

٣٩ - وتعرض أفراد البعثة ومركباتها أيضاً لعدد من الحوادث العنيفة لدى وجودهم بالقرب من المظاهرات التي يقوم بها أنصار كلا الطرفين. وتراوحت هذه الحوادث بين طلاء الشعارات والرسومات على مركبات للدوريات وإلحاق أضرار مادية جسيمة بهذه المركبات بسبب إلقاء الحجارة وإطلاق الرصاص وغيرها من المقذوفات. وقبل وقف تسيير الدوريات في ١٥ حزيران/يونيه، تزايدت صعوبة رصد الامتثال للنقطة السادسة من خطة النقاط الست بفعالية بسبب هذه الحوادث.

ثالثاً - المسار السياسي

٤٠ - منذ تعيين المبعوث الخاص المشترك، ما فتئ يقوم ونائباه بإجراء اتصالات منتظمة مع حكومة الجمهورية العربية السورية وطائفة واسعة من قادة المعارضة السورية وأفرادها، وذلك للتوصل إلى أرضية مشتركة في سبيل إيجاد حل سياسي للأزمة. وكان عمل البعثة حاسماً في تحديد الوقائع وتوفير أساس موضوعي للتقييمات والسياسات الدولية، الأمر الذي اتسم بأهمية حاسمة في إطار الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك لتحقيق توافق دولي في الآراء بشأن طبيعة الأزمة وما يقتضيه إيجاد حل لها. وكانت البعثة أيضاً في موقع يخولها إشراك الأطراف على أرض الواقع دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك.

٤١ - وخلال المشاورات التي أجراها مكتب المبعوث الخاص المشترك خلال الأشهر القليلة الماضية، اتضح أن العديد من السوريين يعتبرون بأنه لا يمكن بدء عملية سياسية مجدية مع استمرار العمليات العسكرية، واحتجاز آلاف الأشخاص وتعرضهم للمزيد من سوء المعاملة أو التعذيب أو الإعدام دون محاكمة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تحقيق وقف مستمر لأعمال العنف وإحراز تقدم بشأن تنفيذ أحكام النقاط الخمس الأخرى من خطة النقاط الست بدون منظور سياسي موثوق. واتضح أيضاً، مع عدم تنفيذ خطة النقاط الست، أنه يتعين ممارسة المزيد من الضغوط المنسقة والمتواصلة على الأطراف، بما في ذلك فرض عواقب على عدم الامتثال، وأنه يتعين رسم مسار أوضح لتقديم دعم فعال للقيام بعملية انتقال سياسي بقيادة سورية. وقد قدم المبعوث الخاص المشترك إحاطة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن لهذه الغاية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤٢ - وفي هذا السياق، سعى المبعوث الخاص المشترك والفريق بصورة مكثفة لعقد اجتماع لمجموعة من المنظمات والبلدان التي تتمتع بالنفوذ لدى الأطراف في الجمهورية العربية السورية للاتفاق على مجموعة من الإجراءات الإضافية الرامية إلى التصدي للأزمة. ولهذه الغاية، اجتمع كل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا.

٤٣ - ودعا البيان الصادر عن مجموعة العمل جميع الأطراف إلى الالتزام مجدداً بوقف دائم للعنف المسلح وبتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى، والتعاون مع البعثة في هذا الصدد. ودعت مجموعة العمل أيضاً الحكومة إلى توفير إمكانية الوصول إلى المحتجزين والإفراج عنهم، والسماح للصحفيين بالدخول والتنقل بحرية، واحترام حق التظاهر بشكل سلمي. وشددت مجموعة العمل على أنه يجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها.

٤٤ - واتفقت مجموعة العمل على ”المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية“. وتشدد هذه المبادئ والخطوط التوجيهية على أن الشعب السوري هو من

يتعين عليه التوصل إلى حل سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة للتوصل إلى اتفاق على العملية الانتقالية. وشددت مجموعة العمل على أنه يجب وقف إراقة الدماء، ويجب أن تكون الأطراف مستعدة لتقديم محاورين فعليين للعمل مع المبعوث الخاص المشترك نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية. واتفقت مجموعة العمل على أن أي تسوية سياسية يجب أن تقدم لشعب الجمهورية العربية السورية منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية؛ وعلى أن العملية الانتقالية ينبغي أن تتبع خطوات واضحة لا رجعة فيها وفق جدول زمني محدد؛ وعلى أن هذه العملية الانتقالية يجب أن تجري في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء. واتفقت مجموعة العمل، من بين عناصر أخرى، على أن تشمل العملية الانتقالية إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، وينبغي أن تشكَّل على أساس الموافقة المتبادلة.

٤٥ - وبعد أن أكدت مجموعة العمل مجدداً على أن الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد، فقد شددت على أن عملية الحوار الوطني يجب ألا تكون شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون مجدية وأن تحرص على تنفيذ جميع نتائجها الرئيسية. ونتوقع مجموعة العمل بأنه يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية، وأن تعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام، وبعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعددية. وأكدت مجموعة العمل أن المرأة يجب أن تمثل تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

٤٦ - وتعهد أعضاء مجموعة العمل لبعضهم البعض وللمبعوث الخاص المشترك بممارسة ضغوط منسقة ومطردة على الأطراف في الجمهورية العربية السورية لتنفيذ أحكام البيان، ومعارضتهم أي زيادة في عسكرة النزاع. وسيتولى المبعوث الخاص المشترك إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على كل ما يستجد. وقد تعقد مجموعة العمل اجتماعات أخرى لاستعراض التقدم الفعلي المحرز وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل.

٤٧ - وسيواصل المبعوث الخاص المشترك وفريقه إشراك الأطراف وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى، لتحقيق الأهداف العاجلة التي تتمثل في التوصل إلى إنهاء العنف، وتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات يقودها السوريون ويمسكون بزمامها في ما يتعلق بشكل هيئة الحكم الانتقالية والعملية الانتقالية الأوسع نطاقاً، كما بينت مجموعة العمل.

٤٨ - وقد سافر نائب المبعوث الخاص المشترك، ناصر القدوة، إلى القاهرة في ٢ تموز/يوليه لحضور اجتماع للمعارضة عقد برعاية جامعة الدول العربية، والجهود جارية وقت إعداد هذا التقرير لإحراز تقدم على الصعيدين التنظيمي والسياسي.

رابعاً - نشر البعثة وعملياتها

٤٩ - في أعقاب اعتماد القرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢) في ١٢ نيسان/أبريل مباشرة، باشر فريق تحضيري مشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مناقشات مع الحكومة وجماعات المعارضة في الجمهورية العربية السورية بشأن إمكانية وجود لعملية لحفظ السلام. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا بموجب القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢). وباشر اللواء روبرت مود (النرويج)، كبير المراقبين العسكريين ورئيس البعثة قيادتها في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٥٠ - وبفضل سرعة قياسية في الانتشار، أصبحت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا جاهزة للعمل تماماً في ٣٠ أيار/مايو. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، كان للبعثة ٢٧٨ مراقباً عسكرياً في مقرها بدمشق، وثمانية مواقع للأفرقة في حلب ودمشق ودير الزور وحماه وحمص وإدلب ودرعا وطرطوس؛ و ١٢١ موظفاً مدنياً يتولون الشؤون السياسية والمدنية ومسائل حقوق الإنسان، والإدارة والدعم في مقر البعثة، مع وجود أفرقة مختلطة عسكرية ومدنية في خمسة من هذه المواقع. وتلقى جميع العاملين الوافدين إلى البعثة تدريباً توجيهياً على مسائل حقوق الإنسان، وعلى المهارات المتعلقة بمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتقديم الإسعاف الأولي للمصابين، والتوعية الاجتماعية والثقافية، إلى جانب المهارات المتعلقة بالاتصالات والمراقبة والإبلاغ الخاصة بالبعثات.

٥١ - وتيسر إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا بفضل ما أبدته حكومة الجمهورية العربية السورية من تعاون كبير، بما في ذلك توفير الأمن في مواقع البعثة وحولها. وقد واجهت البعثة لاحقاً صعوبات في ما يتعلق باستيراد معدات الاتصالات اللازمة، وإصدار التأشيرات، وإبرام اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة والحكومة، على النحو المطلوب في القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢). ولا يزال الاتفاق قيد التفاوض.

٥٢ - وتركَّزت عمليات البعثة في المراكز السكانية وحولها فيما يتعلق بالمراقبة العسكرية والتفاعل مع المدنيين على حد سواء. وسعياً إلى توطيد وقف العنف، جرى تسيير دوريات معزَّزة في تلك المناطق إلى جانب تنظيم زيارات إلى المناطق المعرضة للتراع أو لوقوع حوادث معيَّنة، لأغراض تقصي الحقائق ونزع فتيل التوتر. ووُضع نظام يتسم بالشفافية للإبلاغ عن

الانتهاكات، لاقى ردود فعل أولية إيجابية، ثم خضع لتصحيح من الجانبين، ولو أن أياً منهما لم يستجب للطلبات الخطية الموجهة من البعثة بشأن المتابعة والتحقق.

٥٣ - ومع نشر الموظفين المدنيين، عملت الأفرقة المختلطة على توسيع نطاق تفاعلاتها، وانتهزت كل الفرص المتاحة للتعاون مع السكان المحليين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وأنشأت شبكة مؤلفة من جهات اتصال مجتمعية ومسؤولين وطنيين. وكان الاتصال والتعاون على الصعيد المحلي من الأدوات الهامة لإرساء الاستقرار حيثما كان هناك علامات للتعاون تشجع على ذلك. وكان يُتوخى من المشروع التجريبي للتعاون في حمص التوسُّط في المسائل التقنية بين الجانبين لإعادة الخدمات الأساسية إلى سابق عهدها، وباعتبار ذلك خطوة في بناء الثقة في سياق الجهود المبذولة للحد من النزاع.

٥٤ - ونشرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أخصائيين لدى البعثة في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وقد وفروا للمراقبين العسكريين تدريباً تمهيدياً وتدريباً على صعيد مواقع الأفرقة. وأجرى الأخصائيون أيضاً تقييمات للآثار الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية، وحققوا في الأضرار اللاحقة بمركبات البعثة من جراء الأسلحة الصغيرة ونيران الرشاشات، ورافقوا مراقبي البعثة في دوريات لجمع الحقائق عقب وقوع حوادث، بهدف تحديد طبيعة واتجاه ونوع الأسلحة المستخدمة أثناء الهجمات المزعومة على المراكز السكانية.

٥٥ - وكان هناك عوامل عدة أعاقت أنشطة البعثة في مجالي المراقبة والإبلاغ. فقد كان الوصول في مناسبات متعددة إلى مواقع الحوادث والنزاع يتأخر نتيجةً للشواغل الأمنية أو لتحذيرات الحكومة، أو جهات المعارضة ومجموعات المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ادَّعى مدنيون في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة بأنهم تعرضوا لأعمال انتقامية من جانب القوات الحكومية على إثر زيارات البعثة للمناطق المذكورة، وانتقدوا عدم قيام البعثة بتوفير الحماية، وأصبحوا معادين للمراقبين في مناسبات عدة. وفي ظل تدهور الأحوال المعيشية للمدنيين، تنامت التوقعات الشعبية بأن يسفر وجود مراقبي الأمم المتحدة العسكريين من وقف العنف، وبأن يؤدي هذا الوجود إلى توفير الحماية للمدنيين حتى في غياب المراقبين. ودأبت البعثة على الاستفادة من الفرص الإعلامية لتأكيد التزامها المستمر تجاه الشعب السوري، وشرح دورها المحدود واحتواء التوقعات.

٥٦ - وازدادت المخاطر التي كان المراقبون عرضة لها بالتزامن مع تصاعد أعمال القتال. وخلال أسبوع ١١ حزيران/يونيه وحده، استُهدف مراقبو البعثة عشر مرات على الأقل،

إما بإطلاق نيران على مقربة مباشرة منهم أو من جانب حشود معادية لهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد عدد حوادث إطلاق النار بصورة غير مباشرة في المناطق المجاورة للمراقبين أو في مواقع الأفرقة، وسُجلت عدة حوادث أصابت نيران الأسلحة فيها مواقع الأفرقة بشكل مباشر. وازدادت أيضاً الحوادث التي تسببت بأضرار في مركبات البعثة، إذ تعرضت تسع مركبات للضرر من جراء نيران الأسلحة الصغيرة أو أُصيبت بها مباشرة خلال الأسبوع المذكور. وقوَّض تصاعد العنف أيضاً قدرة البعثة على التعاون مع المجتمعات المحلية في ظل التداعيات ذات الصلة بتوقعات المدنيين المتعلقة باضطلاع البعثة بدور الحماية. وكانت هناك توقعات موازية من جانب مؤيدي الحكومة، ومفادها بأنه ينبغي للبعثة أن تكشف عن الاعتداءات التي تُنفذ ضدهم. وازدادت الصدامات مع الحشود المعادية تواتراً وخطورة، على نحو ما أظهره حادث ١٢ حزيران/يونيه خارج الحفة، حيث اعترض حشد من الناس سبيل مركبات البعثة وألحقوا بها أضراراً، ثم أطلق مجهولون النار عليها خلال محاولات المراقبين الوصول إلى البلدة.

٥٧ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرتين ٨ و ١٦ أعلاه، ظل مراقبو البعثة في مواقعهم وعملوا، منذ ١٥ حزيران/يونيه، على خفض أنشطة التعاون، ما عدا زيارات الرصد المتصلة بالعمل الإنساني التي يجري القيام بها منذ ٢٦ حزيران/يونيه إلى المرافق الطبية والتعليمية على أساس كل حالة على حدة. وقررت البعثة، بالاستناد إلى مزيد من الاستعراض، تعزيز مواقع أفرقتها في أربعة مواقع إقليمية في حلب ودير الزور وحمص وريف دمشق، مع الحفاظ على وجود جغرافي عبر أنحاء البلد، وتقوية العمليات العسكرية - المدنية المشتركة لتقصي الحقائق اعتباراً من الأسبوع الأول من تموز/يوليه. وبالتزامن مع ذلك، سيجري خفض عدد المراقبين العسكريين مؤقتاً.

خامساً - الخيارات المتعلقة بمستقبل البعثة

٥٨ - قدمتُ وصفاً للانتشار السريع للبعثة والمكاسب التي تحققت في الفترة التي تلَته مباشرة. وقد بلغت الزيادة الكبيرة والمفاجئة التي سُجلت لاحقاً على صعيدي التحريض والعنف المسلح من جانب الطرفين المستويات السابقة للوقف الأولي للعنف، بل وتجاوزتها في بعض الأماكن. وإذا قررت الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة الاستمرار في اتباع الرد العسكري في النزاع الحالي، سيتعين حينئذٍ استعراض فعالية البعثة. ووقت إعداد هذا التقرير، كان هناك القليل من الأدلة التي تشير إلى تغير وشيك في هذه المواقف، في انتظار الأثر المتوقع للقرارات التي اتخذتها مجموعة العمل خلال اجتماع ٣٠ حزيران/يونيه، والذي دعا إليه المبعوث الخاص المشترك.

٥٩ - وقد اتُخذ قرار المجلس بنشر بعثة مراقبة لحفظ السلام في الجمهورية العربية السورية على أساس افتراضات معينة، من أبرزها أن طرفي النزاع سيُحافظان على التزامهما بوقف العنف بجميع أشكاله. لكن استمرار العنف قد بدَّل الفرضية التي أُنشئت البعثة على أساسها، بحيث أنه ما لم تتم، على وجه السرعة، إعادة تأكيد هذه الالتزامات والعمل على أساسها، سيكون من المناسب إعادة تقويم الجهد استجابةً للحالة القائمة على أرض الواقع. ويجري استكشاف مجموعة من الخيارات، على النحو المبيَّن أدناه، بما في ذلك المزايا والعيوب المحتملة لكل منها، من أجل تعزيز مشاركة البعثة في ظروف مختلفة عن تلك التي كانت متوقعة في الأصل لممارسة المهام الموكلة إليها في سياق دعم خطة النقاط الست.

٦٠ - وتتناول الخيارات المعروضة انسحاب بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية؛ وتوسيع قدرة المراقبة العسكرية أو إضافة عنصر حماية مسلحة إليها؛ والحفاظ على الحجم والوضع الحاليين؛ والتحول إلى المهام المدنية والانتقال إلى دمشق في ظل وجود ميداني إضافي أو دونه. وهذه المقترحات ليست شاملة ولا تعكس كلياً تطور الأوضاع على أرض الواقع، ولا تأخذ في الحسبان التطورات العملياتية والسياسية اللاحقة لتقديم هذا التقرير.

٦١ - وإذا تعذَّر على البعثة الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها وإقامة تفاعل مثمر مع جميع الأطراف بسبب الظروف السياسية والأمنية، فقد تنشأ حاجة إلى النظر في انسحابها. وسيؤدي الانسحاب إلى إزالة المخاطر التي تهدد المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين. ومن شأنه الإشارة أيضاً إلى المسؤولية التي يتحملها الطرفان لإنهاء القتال، والتشديد على أن اتباع الاستراتيجيات العسكرية ليس بالحل المجدي. لكن هذا القرار سيشير إلى فقدان الثقة في التعجيل بالعودة إلى وقف دائم للعنف وسيُزيل المصدر الوحيد للرصد المستقل لتنفيذ خطة النقاط الست على أرض الواقع. ويرجَّح أن يُفضي إلى توجيه ضربة أخرى للجهود المبذولة من أجل تحقيق استقرار الوضع على الأرض، وأن يزيد من صعوبة التوصل إلى عملية انتقالية بقيادة سورية عن طريق التفاوض، على النحو الذي حددته مجموعة العمل، مما يهدد الوحدة التي بُنيت للمضي قدماً في هذا السبيل. وعلاوة على ذلك، لن يكون لدى الشعب السوري، دون وجود البعثة، أي آلية محلية لإتاحة الدخول من خلالها في حوار بهدف التوصل إلى تسوية دائمة.

٦٢ - وبدلاً من ذلك، يمكن النظر في إمكانية تعزيز البعثة. فمن شأن زيادة عدد المراقبين العسكريين أن يوسع من قدرة المراقبة ومن تأثيرها. وسيكون من الضروري أيضا زيادة عدد

الموظفين المدنيين على نحو متناسب، لدعم الوجود الإضافي والمهام العسكرية – المدنية المختلطة، مما سيضاعف حجم المنطقة التي تغطيها البعثة في جميع أنحاء البلد.

٦٣ – وينبغي النظر في هذا التدبير بالاستناد إلى قدرة البعثة على الاضطلاع بمهام المراقبة وتقصي الحقائق عن الحوادث والإبلاغ عن الامتثال لخطة النقاط الست، مما يعتمد على وجود بيئة تسمح بذلك، وهي بيئة لا تتوفر حالياً. وهذا يستتبع العودة إلى وقف العنف وتحقيق تحسن كبير في العوامل الحالية التي تحد من تنفيذ الولاية. ويعالج خيار التوسيع أيضاً التحديات الاستراتيجية والسياسية التي تواجه البعثة من منظور الحلّ الكمي لا النوعي. إذ أن التعرض للخطر سيزداد بالتزامن مع التوسع، إلى جانب التوقعات غير الواقعية المتعلقة بقدرات البعثة على الحماية والتدخل لدى الفئات المعنيَّة. وفي السياق الحالي، أُعلن بالفعل عن هذه التوقعات، وأدَّى عدم تلبيتها إلى مواقف عدوانية وإلى شن هجمات مباشرة ضد البعثة. وبالتالي، يهدد توسيع البعثة بالتعرض لمخاطر أمنية عالية بشكل غير مقبول دون تحقيق فوائد متناسبة.

٦٤ – وثمة خيار ثانٍ لتعزيز البعثة وهو يستلزم، بالضرورة، نشر عنصر قوة مسلحة كبير للحماية باعتباره ضامناً للأمن في عمل المراقبين غير المسلحين والموظفين المدنيين. وهذا سيتيح للبعثة الحفاظ على مواقع الأفرقة في الميدان والاتصال الوثيق بالمجتمعات المحلية، فضلاً عن زيادة توفير الأمن الوطني. وسيتطلب عنصر الحماية المسلحة أيضاً موافقة البلد المضيف واستعداد البلدان المساهمة بقوات لأداء هذا الدور. ولا يبدو أن هناك احتمالاً لتحقيق أي من تلك الشروط المسبقة. وعلاوة على ذلك، فإن نشر حفظة سلام مسلحين سيزيد على الفور من التوقعات المتعلقة بحماية المدنيين في سياق العنف الشديد المتواصل.

٦٥ – وهناك خيار آخر يتمثل في الحفاظ على البعثة بحجمها وتكوينها الحاليين. وهذا سيتيح مواصلة الجهود في جميع جوانب خطة النقاط الست، وتعزيز العلاقات وأنماط التعاون القائمة بالفعل على الصعيد المحلي. وسيعكس هذا الخيار أيضاً العزم على العودة إلى وقف العنف. لكن التقييمات الحالية تشير إلى أن آفاق تحقيق وقف العنف لا تزال غير أكيدة. وبناء عليه، ستبقى البعثة مكوَّنة للاضطلاع بمهام لا تتمكن من تنفيذها. وفي هذه الحالة، لن يتراجع مستوى التعرض للمخاطر ولا التوقعات بالتوصل إلى حل سلمي. وستظل فرص تعزيز دعم البعثة للجوانب غير العسكرية لخطة النقاط الست محدودة، مما سيعزز بقاء الوضع الراهن على حاله.

٦٦ - ويبدو أن الآثار السلبية المحتملة والمثبطات المتوقعة في حال بقاء المواجهة المسلحة على المستوى الحالي تغلب على الميزات الخاصة بكل من المقترحات المذكورة أعلاه. وفي ضوء ذلك، يمكن تصور إحداث تحوّل في هيكل البعثة وتركيزها.

٦٧ - وبالاستناد إلى الخبرة التي اكتسبتها البعثة حتى الآن وفي سياق العنف الواسع النطاق على أرض الواقع، يمكن النظر في الخيارات المتاحة التي تعزز الدعم لإقامة حوار مع الأطراف وفيما بينها، والتي تزيد الاهتمام الذي يولى للمسار السياسي ومسائل الحقوق المبيَّنة في عناصر خطة النقاط الست. وبالاقتران مع ذلك، يمكن للبعثة أن تحتفظ بقدرة المراقبين العسكريين على إجراء تحقق فعال والاضطلاع بمهام تقصي الحقائق، وإن كان ذلك بنطاق عمل محدود في حال استمرار الظروف الحالية. وضمن القوام المأذون به والبالغ ٣٠٠ فرد، يمكن تكييف قدرة المراقبين بدرجة كبيرة إذا سمحت الظروف بذلك، وإلا، توسيع نطاق اتصال البعثة.

٦٨ - وسيركِّز وجود البعثة في هذه الحال على أنشطة الولاية التي يمكن تحقيقها في ظل الظروف الحالية، والتي ستكون مفيدة في بناء الدعم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك. وسيجري تعزيز قدرات ''المساعي الحميدة'' لاغتنام الفرص من أجل تشجيع الحوار، والتوسط لعقد اتفاقات على المستوى المحلي بهدف تهدئة التوترات وتعزيز وقف إطلاق النار بين الجانبين، وتعميق التعاون كلما أمكن ذلك، إضافةً إلى اتخاذ خطوات نحو بناء الثقة وإرساء الاستقرار حيثما تشجع الإشارات الواردة من الجانبين على اعتماد هذه التدابير.

٦٩ - وفي حالة إعادة توجيه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية على هذا النحو، ستجري إعادة نشر البعثة من الميدان إلى العاصمة للحد من المخاطر، مع الاحتفاظ بالقدرات الأساسية من المراقبين المدنيين والعسكريين للتركيز على طائفة المبادرات التي تصب في العملية السياسية. ومن مركز رئيسي في دمشق، سيواصل العنصر المدني الاتصال والحوار مع المعارضة وممثلي الحكومة في المحافظات حسبما تسمح به الظروف الأمنية. وسيبقي هذا النموذج على وجود للأمم المتحدة في الموقع يكون مكرسا للترويج لخطة النقاط الست لدى جميع الأطراف. وسيوسع نطاق المشاركة المباشرة مع السلطات السورية وجماعات المعارضة وسيقدم التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطة. وسيغطي هذا الوجود طائفة المسائل المطروحة، وسيشمل نطاق المحاورين، وسيكون الرفع من مستواه بسرعة متاحا بغية الاستفادة من المكاسب التي تحققت في هذه العملية أو الإضافة إليها.

٧٠ - وفي إطار هذا الخيار، ستكرس قدرات مدنية كافية لتعهد شبكة علاقات الاتصال على الصعيدين الوطني والمحلي، والسعي إلى المضي قدما في خطة النقاط الست عن طريق تيسير الحوار السياسي على نحو مكثف، وإشراك العناصر الفاعلة المحلية في المحافل الأوسع نطاقا، وبناء الثقة في العملية. وستؤدي الجهود المتواصلة لمعالجة المسائل المتصلة بالاحتجاز والحقوق إلى إكمال مهام المشاركة السياسية الأساسية التي تضطلع بها البعثة وستستفيد من هذه المهام. وسيتولى عنصر قليل من المراقبين العسكريين دعم هذه الأنشطة التي يقودها مدنيون بتوفير الاتصال العسكري، وسيقوم، كما هو الحال الآن، بزيارات إلى مواقع الحوادث من أجل إجراء مهام تقصي الحقائق والتحقق. ويمكن توسيع نطاق هذا الهيكل ليشمل مكاتب ميدانية مختارة، حسبما تسمح به الظروف المحلية والأمنية، وستعمل هذه المكاتب ضمن نفس الإطار التشغيلي، مما سيتيح توسيع التغطية الجغرافية والوصول إلى مناطق محورية خارج العاصمة.

٧١ - والإبقاء على العناصر الهيكلية الأساسية للبعثة سيتيح لها تعزيز أنشطتها وتوسيع نطاقها إذا حدث تحسن في الأوضاع، وتعزيز القدرات التي تثبت فائدتها لخطة النقاط الست والمسار السياسي. والأفضل على ما يبدو في ظل الظروف الراهنة هو وجود معزز يعاد توجيهه نحو الاستفادة القصوى من قدرات البعثة من أجل تيسير الحوار السياسي وتقليل التعرض إلى معوقات تنفيذ الولاية، ويعكس بالقدر نفسه مرونة هيكلية وتشغيلية حسب تغير الظروف. ويعزز هذا النموذج نهج التوفيق وبناء الدعم لخطة النقاط الست، لكنه لا يخلو من عيوب. ويعني ضمنيا، على أقل تقدير، أن إرساء وقف دائم للعنف ليس أمرا متوقع الحدوث في القريب العاجل، وبالتالي يحد من القدرة على المراقبة والإبلاغ في ما يتعلق بانتهاكات وقف معلن للعنف. وقد يسيء الرأي العام تفسير الدعوة المكثفة على المستوى المركزي بأنها إيلاء للأولوية لاختصاصات الحكومة وحدٌّ في الوقت نفسه من سبل الوصول إلى جماعات المعارضة خارج العاصمة. ومع ذلك، قد تكون المخاطر المرتبطة بهذا النهج مقبولة بقدر أكبر مقارنة بفوائد زيادة تعزيز المشاركة والشكوك المحيطة بالبدائل.

سادسا - ملاحظات

٧٢ - يتسم النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية بأزمة سياسية عميقة سببها التطلعات الشعبية المحبطة التي تنشد الإصلاح السياسي، والقمع الوحشي والمفرط الذي تقوم به الحكومة للمعارضة والتجاهل المستمر لما للشعب السوري من حقوق الإنسان. ويجب معالجة هذه المسائل التي توجد في صلب الأزمة منذ بدايتها إذا كان المراد هو إيجاد أي حل مجد.

٧٣ - وإني مترعج غاية الانزعاج من المسار الخطير الذي يسير فيه النزاع والديناميات المدمرة السائدة على أرض الواقع. فقد تحولت الانتفاضة الشعبية السلمية التي بدأت منذ ١٦ شهرا إلى مواجهة عنيفة بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة. وزاد بشكل مكثف استخدام الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك القصف العشوائي بالدبابات ومن طائرات الهليكوبتر في مناطق السكان المدنيين. وتضاعفت أيضا الهجمات التي تشنها المعارضة ضد القوات الحكومية والمسؤولين الحكوميين والهياكل الأساسية الحيوية. والجمهورية العربية السورية غارقة اليوم في العنف ومعرضة لخطر حرب أهلية شاملة، بما يترتب عليها من آثار وخيمة على الشعب السوري وعلى شعوب المنطقة.

٧٤ - وإنني أشعر بالجزع من جراء تزايد أعداد القتلى والجرحى، بينما لا يزال العديد من المدنيين محاصرين في مناطق النزاع الجاري، مع تناقص سبل الوصول إلى أسباب العيش والحصول على الخدمات الطبية الحيوية. وإني أدين العنف المسلح بجميع أشكاله، وأدعو إلى وقفه على الفور، وفقا لخطة النقاط الست والقرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). وأذكِّر أيضا جميع الأطراف بأن الهجمات العشوائية والمفرطة والتي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي يجب أن تتوقف.

٧٥ - واستمرت حالة حقوق الإنسان في التدهور، بوقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل غير المشروعة، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة والعنف الجنسي والاعتداء على الأطفال. وإني أدين هذه الانتهاكات بأشد العبارات الممكنة. ويجب التحقيق فيها على نحو تام ومستقل، ويجب كفالة مساءلة مرتكبيها.

٧٦ - وقد وفرت خطة النقاط الست في أول الأمر آلية لمساعدة الأطراف على وقف تصعيد النزاع. ومما يؤسف له أنها لم تنفذ بأي طريقة مجدية. وأدى عدم اغتنام جميع الأطراف لهذه الفرصة إلى تعميق الانقسامات في البلد وتكثيف أعمال العنف المشهودة. وحتى الآن، يبدو أن حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة المسلحة على حد سواء اختارا الاستجابة عسكريا للنزاع الحالي، مما يضيق أفق إجراء حوار شامل بين الطرفين بشأن المستقبل المنشود لبلدهما وكيفية تحقيقه.

٧٧ - وشهد اجتماع مجموعة العمل في ٣٠ حزيران/يونيه مرحلة جديدة من الجهود الرامية إلى بناء الوحدة الدولية وكفالة ممارسة ضغوط مشتركة ومستمرة على الطرفين لتنفيذ خطة النقاط الست، والأهم من ذلك الاتفاق على مبادئ وخطوط توجيهية لعملية انتقالية بقيادة سورية. ويجب على الطرفين، من جهة، والمجتمع الدولي، من جهة أخرى، أن يدركوا أن

وعدها يجب أن يتحقق بسرعة وبوضوح من خلال استعداد حقيقي لإعادة الالتزام بخطة النقاط الست، وإرساء وقف العنف من جديد، والشروع في عملية انتقالية متفاوض عليها.

٧٨ - ويعتزم المبعوث الخاص المشترك زيارة المنطقة قريبا، بما يشمل البلدان المهمة التي لم تكن ممثلة في اجتماع مجموعة العمل، وقد أظهرت البيانات الأولية الصادرة عن كل من حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة بشأن النتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل أنه سيلزم بذل جهود كبيرة إذا كان مراد الطرفين هو المضي قدما بشكل جدي. وأتوقع من الطرفين أن يتعاونا تعاونا تاما مع المبعوث الخاص المشترك. وأحثهما على اتباع المسار الذي رسمته مجموعة العمل لمسك زمام جهود التفاوض والاتفاق على عملية انتقالية نحو مستقبل أفضل للجمهورية العربية السورية. وأود أن أناشد بقوة أعضاء مجموعة العمل والدول الأخرى ذات النفوذ أن تسهم بإلقاء ثقلها الفردي والمشترك. وأحيط علما بأن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين حضروا اجتماع مجموعة العمل تعهدوا بمواصلة دعم هذه الجهود، وأشدد، في هذا الصدد، على مسؤوليات المجلس عن كفالة تنفيذ قراراته. وفي حال استمرار الطرفين في انتهاك قرارات المجلس، فسأدعو أعضاء المجلس إلى ممارسة مسؤولياتهم المشتركة عن طريق اتخاذ الإجراءات الجماعية اللازمة.

٧٩ - ويمكن للبعثة أن تؤدي دورا قيما في دعم الحوار السياسي وبناء الثقة على الصعيد المحلي، وإثبات الوقائع على الميدان وتقديم التقارير بوضوح وموضوعية إلى المجتمع الدولي. وفي حال استمرار أعمال العنف أو ظهور فرص للحوار السياسي الداخلي، فقد وضعت خيارات لإعادة توجيه البعثة في ذلك السياق. وتستند هذه الخيارات إلى تقييم للحالة في الجمهورية العربية السورية عندما أعد هذا التقرير، في انتظار التطورات السياسية والتنفيذية المتوقعة المصاحبة للعمليات السورية المحلية وفقا لبيان مجموعة العمل الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه.

٨٠ - والوجود الذي ينقل التركيز الأساسي إلى المشاركة يدرك بأنه دون وجود منهاج للعملية السياسية والثقة فيها، ليس ثمة الكثير مما يمكن أن تفعله البعثة لحث الطرفين على التوصل إلى وقف لأعمال العنف. وفي سياق الإجراءات الجماعية التي يمكن أن يتخذها المجلس، قد يلتزم الجانبان بالوفاء بالتزاماتهما بموجب خطة النقاط الست التي وضعها المبعوث الخاص المشترك، بدءا بوقف فوري وغير مشروط لأعمال القتال المسلحة. ولذلك، أود تشجيع المجلس على الإبقاء على هذا الاحتمال عن طريق المحافظة على وجود للبعثة قادر على التكيف مع الفرص التي قد تظهر في حال قبول الطرفين لحل سياسي. وبالتركيز على المشاركة السياسية مع كل المحاورين، يمكن لهذه البعثة أن تواصل رصد ودعم تنفيذ خطة

النقاط الست، بما في ذلك وقف أعمال العنف المسلح عندما يكون ذلك ممكنا، والاستجابة بمرونة للتغييرات الإيجابية على أرض الواقع في سياق وقوعها.

٨١ - ومن الضروري أن يتخلى الطرفان عن المواجهة المتعمقة باستمرار التي دخلا فيها، وأن يلتزما من جديد بخطة النقاط الست، وأن ينفذا التزاماتهما، وأن يعملا بحسن نية مع المبعوث الخاص المشترك على المسار الذي حددته مجموعة العمل. ومع انعدام الثقة السائد حاليا بين الطرفين، لا يمكن أن يكون هذا النهج فعالا إلا إذا كان مدعوما من مجتمع دولي متماسك وملتزم ويعمل بنشاط على دعم وتيسير عملية سياسية هادفة. وتمثل مجموعة العمل جهدا مهما في هذا الصدد. ومن مسؤولية مجلس الأمن حاليا أن يقدم الدعم اللازم ويضمن ممارسة ضغط مستمر وموحد وفعال على جميع الأطراف المعنية لتحقيق الامتثال لقراراته وتهيئة الظروف المواتية لنجاح حل سياسي على النحو الذي توخته مجموعة العمل.

٨٢ - ويدور النزاع في الجمهورية العربية السورية بين السوريين، ويجب عليهم تسويته في نهاية المطاف. ومن الضروري أن يقوم شعب الجمهورية العربية السورية بتحديد الطريق نحو تنفيذ رؤية لنظام سياسي جديد ومتوازن يلبي تطلعاته المشروعة، فضلا عن معالجة العواقب الخطيرة لهذا النزاع.

٨٣ - ولن يقلل استمرار القمع من المطالب المشروعة للعديد من السوريين بالإصلاح والتغيير السياسي. ورغم عدم وضوح النتائج في هذه المرحلة، فقد وضع شعب الجمهورية العربية السورية بلده على طريق تغيير لا رجعة فيه، ونحن نتحمل مسؤولية مساعدته في تنفيذ التغيير بطريقة سلمية.

٨٤ - وفي هذا الصدد، أكرر أن تشجيع أي طرف في الجمهورية العربية السورية على تحقيق أهدافه باستخدام العنف والوسائل العسكرية لا يتفق مع نص وروح القرارين ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) وخطة النقاط الست. ويجب على من قد يفكر في دعم أي جانب بواسطة الأسلحة أو التدريب العسكري أو غير ذلك من المساعدات العسكرية أن يعيد النظر في هذه الخيارات وأن يتصرف لوقف العنف المسلح بكافة أشكاله من جميع الأطراف، ويمنع تعرض السكان لمزيد من القمع.

٨٥ - ويتسم دور مجموعة العمل من أجل سورية بأهمية بالغة في دعم المسار نحو انتقال بقيادة سورية إلى جمهورية عربية سورية ديمقراطية وتعددية. وأدعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن وجميع الدول ذات النفوذ إلى الوفاء بمسؤولياتها وعدم ادخار أي جهد في التعاون على التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة للأزمة وفقا لخطة النقاط الست والقرارين ٢٠٤٢

(٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) وبيان مجموعة العمل الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي يرد نصه في مرفق هذا التقرير.

٨٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات وبمعدات للبعثة. كما أشيد بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك ورئيس البعثة، وإني ممتن للغاية لأفراد البعثة المدنيين والعسكريين الشجعان ولموظفي مكتب المبعوث الخاص المشترك، لتفانيهم وعملهم الدؤوب في ظل ظروف صعبة للغاية.

المرفق

البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سورية

(٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢)

١ - استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اجتماعاً ضمّ كلاً من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع لجامعة الدول العربية) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سورية، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية.

٢ - وقد اجتمع أعضاء مجموعة العمل من منطلق جزعهم البالغ إزاء خطورة الحالة في الجمهورية العربية السورية. ويُدين أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان. ويساورهم بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين واشتداد العنف وإمكانية استمرار تفاقم حدة النزاع في البلد، وإزاء الأبعاد الإقليمية للمشكلة. فطبيعة الأزمة وحجمها غير المقبولين يتطلبان موقفاً موحداً وعملاً دولياً مشتركاً.

٣ - ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وهم عازمون على العمل على نحو مستعجل ومكثّف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير بدء عملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى عملية انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكّنه من أن يحدّد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.

٤ - وتحقيقاً لهذه الأهداف المشتركة، (أ) حدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله؛ (ب) اتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري؛ (ج) اتفقوا على الإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لتنفيذ ما تقدّم دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون

بأن ذلك يمكن أن يشجِّع ويدعم إحراز تقدم في الميدان وسيساعد على تيسير ودعم عملية انتقالية بقيادة سورية.

الخطوات والتدابير التي حددها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله

٥ - يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و٢٠٤٣ (٢٠١٢) تنفيذاً كاملاً. وتحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسلّح بكافة أشكاله وبتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى. ويجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضي قُدماً بتنفيذ الخطة وفقاً لولاية البعثة؛

(ب) يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبادية للعيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:

'١' تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية؛ ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة؛ والعمل فوراً على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع؛ والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم؛

'٢' كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية؛

'٣' احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.

(ج) يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تبدي الاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع المجالات؛

(د) يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودّون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيّد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية

٦ - اتفق أعضاء فريق العمل على ”المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية“، على النحو الوارد أدناه:

٧ - أي تسوية سياسية يجب أن تقدِّم لشعب الجمهورية العربية السورية عملية انتقاليةً:

(أ) تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية؛

(ب) تُحدِّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور؛

(ج) يمكن أن تنفَّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء؛

(د) يمكن بلوغها بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، ويكون ذا مصداقية.

٨ - **منظور للمستقبل** - أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استُشيروا عن تطلعات واضحة لشعب الجمهورية العربية السورية. وثمة رغبة جامحة في إقامة دولة:

(أ) تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزاً للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات. ويعني هذا أيضاً أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزاماً دائماً يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات؛

(ب) تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساءلة الحاكمين، وسيادة القانون. وليس كافياً أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة التزام من هذا القبيل. فمن اللازم إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات؛

(ج) تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع. فلا مجال للطائفية أو التمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك. ويجب أن تتأكد الطوائف الأقل عدداً بأن حقوقها ستحترم.

٩ - **خطوات واضحة في العملية الانتقالية** - لن ينتهي النزاع في الجمهورية العربية السورية حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في البلد. ومن ثمّ، فمن الجوهري أن تتضمن أية تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتّبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد. وتشمل الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية ما يلي:

(أ) إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة؛

(ب) الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني. ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون مجدية - أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية؛

(ج) على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وأن تُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام؛

(د) بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة؛

(هـ) من الواجب أن تُمثّل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

١٠ - **السلامة والاستقرار والهدوء** - ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير. بيد أن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء. ويتطلب ذلك:

(أ) توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين. فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم؛

(ب) اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة. ومن الضروري أيضاً كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين؛

(ج) استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعيّن على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية؛

(د) الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو ردّ الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

١١ - **خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية** - إن شعب الجمهورية العربية السورية هو من يتعيّن عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد. ومن الواضح:

(أ) أن سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم؛

(ب) أن النزاع يجب أن يُحلّ بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً. ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية؛

(ج) أن إراقة الدماء يجب أن تتوقف. ويجب على جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها على نحو ذي مصداقية بخطة النقاط الست. ويجب أن يشمل ذلك وقف العنف المسلح بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات فورية ذات مصداقية وبادية للعيان لتنفيذ البنود من ٢ إلى ٦ من خطة النقاط الست؛

(د) أن من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك. ويجب على الأطراف أن تكون جاهزة لتقديم مُحاورين فعليين للتعجيل بالعمل نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب. ومن الواجب أن تكون العملية شاملة للجميع كيما يتسنى إسماع آراء جميع مكونات المجتمع السوري فيما يتعلق بصوغ التسوية السياسية الممهدة للعملية الانتقالية.

(هـ) والمجتمع الدولي المنظّم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تتوصل إليه الأطراف. ويمكن أن يشمل ذلك الدعم وجود مساعدة دولية بموجب ولاية من الأمم المتحدة إن طُلب ذلك. وسيُتاح قدر كبير من الأموال لدعم الإعمار وإعادة التأهيل.

الإجراءات المتفق عليها

١٢ - الإجراءات المتفق على أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم، دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك لتيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية هي كما يلي:

(أ) سيتحرك أعضاء مجموعة العمل، حسب الاقتضاء، ويمارسون ضغوطاً منسقة ومطردة على الأطراف في الجمهورية العربية السورية لاتخاذ الخطوات والتدابير المبيّنة في الفقرة ٥ أعلاه؛

(ب) يعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع؛

(ج) يؤكد أعضاء مجموعة العمل لحكومة الجمهورية العربية السورية أهمية تعيين مُحاور فعلي مُفوّض، عندما يَطلب إليها المبعوث الخاص المشترك ذلك، للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛

(د) يحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛

(هـ) سيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلاً عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام؛

(و) يرحب أعضاء مجموعة العمل بأية دعوة من المبعوث الخاص المشترك إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة العمل عندما يرى ذلك ضرورياً لاستعراض التقدم الفعلي المُحرز بشأن جميع البنود المتفق عليها في هذا البيان، وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل. وسيتولى المبعوث الخاص المشترك أيضاً إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على ما يُستجد.